المسألة الثانية :

تمييز «كم» الخبرية المفصول عنها بظرف أو مجرور.... هل يبقى مجرورا ؟ [1]

توطئة:

من كنايات العدد (كم).. والكناية: هي التورية عن الشيء، بأنْ يعبر عنه بغير اسمه لضرب من الاستحسان، نحو قوله تعالى: «وكانا يأكلان الطعام»..الآية [2]، كنّى به عن قضاء الحاجة، إذْ كان أكل الطعام سببا لذلك... ومثله قوله تعلى في جواب عن قوم (هود)- على نبينا وعليه السلام – لهود : «إنّا لنراك في سفاهة، وإنّا لنظنك من الكاذبين، قال يا قوم ليس بي سفاهةٌ ولكني رسول من ربّ العالمين» [3].

ومنه كنايات الطلاق، وهو التعبير عنه بألفاظ غير ظاهرة فيه، مأخوذ من: كنيت عن الشيء، إذا عبر عنه بغير الذي له..

ومنه الكنية : لأنها توريةٌ عن الاسم.

والغرض هنا : الكنى المبنيّة، ومن ذلك (كم) وهي كناية عن العدد المبهم، وتقع على القليل منه والكثير.

ولها موضعان : ١- الاستفهام. ٢- الخبر.

وأصلها : الاستفهام.. والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه وليس الأصل في الإخبار الإبهام، ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام..

ومنها:

١ - أنّ لها صدر الكلام كالاستفهاميّة.

تفسر بالمذكور.. ويجوز تميزها بالواحِد، كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهامية، ليدل على أنها مخرجةٌ عنه إلى الخبر. . وإنما أُخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدد.

---

١) م (٤١- ج ١/ ٣٠٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف

٢) من الآية (٧٥) من سورة المائدة.

٣) الآيتان (٦٦ – ٦٧) من سورة الأعراف.

أنها اسم مبنى على السكون:

أمّا كونها اسم:

دخول حرف الجرّ عليها، تقول : بكم مررت، وعلى كم نزلت. تضاف ولا يضاف إليها، فتقول : صاحب كم أنت، وكم رجلٍ عندك. يخبر عنها، تقول : كم غلام عندك. يبدل منها الاسم، نحو : كم دينارا لك أعشرونَ أم ثلاثون. يعود عليها الضمير، تقول : كم رجلا جاءك. . وإن شئت قلت : جاءوك. تكون مفعولة، تقول : كم رجلا ضربت. وهذا كله يدل على أنها اسم.

وأمّا وجوب البناء على السكون:

فلأنها إذا كانت استفهاما، فقد تضمنت معنى الحرف، ووقعت موقعه، فإذا قلت : كم غلاماً لك فمعناه :أعشرون غلاماّ لك أم ثلاثون، ونحوها من الأعداد، لأنه يُسأل بها عن جميع الأعداد، فأغنت (كم) عن (همزة الاستفهام) وما بعدها من عدد.

وإذا كانت خبراً، فلأنها تقع موقع (ربّ) و (ربّ) حرف، فضارعتها (كم) في الخبر فبنيت. والمراد بمضارعتها (ربّ) أنّ (ربّ) لتقليل الجنس، و(كم) في الخبر لتكثيره، وكل جنس منه القليل والكثير، فالكثير مركب من القليل، والقليل بعض الكثير، فهما شريكان. وبنيت على السكون لأنه أصل البناء. [1]

تمييز (كم):

الاستفهامية.. تفسر بالواحد المنكور نحو: رجل، وغلام، ودرهم، ودينار ونحوها، وذلك لأنها في الاستفهام مقدّرة بعدد منون، أو فيه نون، نحو : خمسة عشر، وعشرون، وثلاثون، ونحو ذلك من الأعداد المنونة.

وتفسير هذه الأعداد إنما يكون بالواحد المنكور نحو : عندي خمسة عشر غلاماً، وعشرون درهماً، فكذلك ما كان في معناه، فلذلك فسرت (كم) في حالة الاستفهام بالواحد، وكذا سائر الأعداد من (١١:٩٩).

الخبريّة.. يجوز تميزها بالمفرد، والجمع نحو: كم رجل عندك، وكم ثوب لك، وكم رجال عندك، وكم غلمان لك، وذلك لأنها في تقدير عدد مضاف، والعدد المضاف، والعدد المضاف منه ما يضاف للمفرد (مائة وألف ومضاعفاتها) نحو: مائة دينارٍ، وألف درهمٍ..

١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٥-١٢٦.

ومنه ما يضاف للجمع (من ثلاثة إلى عشرة) نحو: ثلاثة أثوابٍ، وعشرة غلمانٍ، و (كم) تشمل النوعين معاً، فأضيفت إليهما. [١]

وعن تميزهما معا يقول ابن الأنباريّ: «وكان تميزهما في الاستفهام منصوباً، وفي الخبر مجروراً، للفرق بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، وفي الخبر بمنزلة عدد يجرّ ما بعده.

وإنما جُعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، لأنها بمنزلة عدد يصلح للقليل وللكثير، لأنّ المستفهم يسأل عن عدد لا يعلم مقداره، فجعلت بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من (١١:٩٩) وهو ينصب ما بعده، ولهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً.

أمّا في الخبر، فلا تكون إلا للكثير، فجعلت بمنزلة العدد الكثير، وهو يجرّ ما بعده، ولهذا كان ما بعدها مجروراً في الخبر، لأنها نقيضة (ربّ) و(ربّ) تجرّما بعدها، وكذلك ما يحمل عليها». [٢]

وعن تمييز (كم) الخبريّة يقول أبو علي الفارسيّ:

الأصل: أن تضاف إلى الواحد نحو : مائة دينارٍ، وألف درهم، وإنما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض،لأنّ الأصل في : مائة دينارٍ، مائة من الدنانير، فحذفوا (من) تخفيفاً، واكتفوا عن الجمع بالواحد،كما قالوا: ثلاث مائةً، والأصل : ثلاثَ مئين [٣].

تمّيز (كم) الخبريّة بمجرور، بإضافتها إليه حملاً ل(كم) على مشابهة له من عدد.

وقال الفرّاء : على إضمار (من) لأنّ (من) كثر دخولها على تمييز (كم) الخبريّة، فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه، وهذا القول نقله (ابن الخبّاز) في شرح (الجزولية) وابن مالك في شرح (الكافية الشافية) عن الخليل. [٤]

قال تعالى: «وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون»[٥] «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله». [٦]

---

١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٩.
٢) أسرار العربية (١٦٥-١٦٦)
٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٩.
٤) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٧٤.
٥) من الآية (٤) من سورة الأعراف.
٦) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة.

وعنه أيضاً – تمييز كم الخبريّة – يقول: عباس حسن: «يكون مفرداً مجروراً، أو جمعاً مجروراً، بشرط ألا تكون مفصولة منها بشيء، والأصح الإفراد، والجمع صحيح غير شاذٍ».

ومن أمثلة المفرد، قول الشاعر (المتقارب):

فكم نزهةٍ فيك للحاضرين! وكـــم راحـــةٍ فيـــك للأنفسِ

ومن أمثلة الجمع، قول الناثر: «الأديب لا ينخدع بالمظهر الزائف، فكم رجالٍ حسنت مظاهرهم، وساءت مخابرهم! وكم رجالٍ اقتحمتهم العيون وفي أثوابهم أبطال عظَّام!».[1]

وإلى تمييز (كم) الخبرية يقول ابن مالك:

واستعْملنها مخبراً كعشرة أو مائة ككم رجـــالٍ ومـــره

والآن (كم) الخبرية، إذا فصل بينها وبين تمييزها بظرف أو مجرور؟

مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر، والاسم بالظرف وحرف الجرّ كان مخفوضا، نحو : كم عندك رجلٍ! وكم في الدار غلامٍ! واحتجوا بالنقل والقياس.[2]

أما النقل: فقد قال أنس بن زنيم الكناني:[3]

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وشريفٍ بخـــله قـــد وضعه

فـ (كم) في البيت خبرية، كأنك قلت: كثير من المقرفين اللئام نالوا العلا بسبب جودهم. والشاهد فيه (كم بجود مقرف) بخفض (مقرف) مع الفصل بالجار والمجرور (بجود). ويروى البيت بنصب (جود) ورفعه، فالنصب على التمييز، والرفع على الابتداء، و(كم) خبر، وحسُن الابتداء به وهو نكرة لوصفه بقوله (نال العلا).. أو يكون (كم) مبتدأ، و(مقرف) هو الخبر.[4]

ولا وجه لتوجيه ابن الأنباري لرواية الرفع (مقرفٌ) على الابتداء، وما بعده (نال العلا) خبر.[5]

---

١) النحو الوفي عباس حسن ٤/ ٥٧

٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (م ٤) ١/ ٣٠٣.

٣) البيت من (الرمل) الإنصاف (١/ ٣٠٣) شرح المفصل (٤/ ١٣٢) الأشموني الشاهد رقم (١١٣٨)

٤) شرح المفصل (٤/ ١٣٢).

٥) الإنصاف في مساءل الخلاف (٤١٢) ج(١/ ٣٠٥).

قال الشيخ العلاّمة محمد محي الدين عبد الحميد – طيب الله ثراه – تعليقا على قول ابن الأنباري:

«ولا يكون المسوغ وقوع النكرة بعد (كم) الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، فقال بعد بيت الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخـــالةٌ فدعـــاء قد جلبت عليّ عشاري [1]

ولا يكون المسوغ في البيت وقوع النكرة بعد (كم) الخبرية، وإنما هو وصف النكرة... ثم قال: وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد (كم) الخبرية لا مسوغ فيه سوى ذلك فلم أوفق للعثور عليه. [2] وهذا أدب جمّ من الشيخ – طيب الله ثراه.

إذْ المعتبر عندنا في توجيه رواية الرفع ما قاله ابن يعيش، لا ما قاله ابن الأنباريّ، وهو كونه (نكرة موصوفة) ومعلوم أن البيت إذا تعددت رواياته وكانت إحدى الروايات محل الاستشهاد جاز الاستدلال به. ومما يستشهد به الكوفيون على جواز الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها المجرور بحرف جرّ قول الشاعر: [3]

كم في بني بكر بن سعد سيّد ضخم الدسيعة ماجـــد نفـــّاعِ

والشاهد فيه (كم في بني بكر بن سعد) حيث فصل بين (كم) الخبرية، وتمييزها الذي هو (سيداً) بالجار والمجرور الذي هو (في بني بكر بن سعد) وبقي التمييز مجروراّ. وجعل سيبويه الجرّ هنا ضرورة شعرية.

قال صاحب الكافية : وسيبويه لا يجيز الجرّ مع الفصل، وإن كان بالظرف إلا ضرورة، وأنشد البيت. [4]

ومثله قول الشاعر:[5]

كم دون ميّة موماةٍ يهال لها إذا تيممها الخريّت ذو الجلد

---

١) البيت من (الكامل) شرح ابن عقيل (١/ ٢١١) الأشموني الشاهد رقم (١٥١) مغني اللبيب الشاهد رقم (٣٠٧)

٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/ ٢١٢).

٣) البيت من (الكامل) الإنصاف (١/ ٣٠٤) بلا نسبة. . وكذا في شرح المفصل (٤/ ١٣٢) قال ابن يعيش : وقد وقع غفلا في كتاب سيبويه، ولم يعزه أحد الشرّاح إلى قائل، وزعم العيني أنه للفرزدق.

٤) شرح الكافية ص (١٩٧).

٥) البيت من (البسيط) شرح الأشموني (٣/ ٦٣٥) الشاهد رقم (١١٣٧).

والشاهد فيه (كم دون مية موماة) حيث فصل بين (كم) الخبرية، وتمييزها (موماة) بالظرف (دون مية) وبقي التمييز مجرورا. يقول ابن يعيش: «وربما جرّوا بها (كم) مع الفصل، على حدّ قول (ذي الرمة) :[1]

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فقد فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر الميس) بالمجرور (من إيغالهن)، وجعله خاصاً بالشعر، فالفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها المجرور ليس بشاذ، كما قال ابن الأنباري، بل هو خاص بالشعر.. حيث قال: إنّ هذا جاء في الشعر شاذاً.[2]

يقول عباس حسن:

«إذا كان الفصل بالظرف فقط، أو المجرور فقط، جاز الأمران، والنصب هو الأرجح نحو: كم دون الشهرة كفاحاً، وكم لها تعباً! ويجوز الجرّ: كم دون الشهرة كفاحٍ، وكم لها تعبٍ! دون شذوذ أو ندرة..»[3] وهو ما قال به الكوفيون.

أمّا القياس:

فلأن خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من) لأنك إذا قلت: كم رجلٍ أكرمتُ! وكم امرأةٍ أعجبتُ! كان التقدير: كم من رجلٍ أكرمت! وكم من امرأةٍ أعجبت! بدليل أنّ المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف والمجرور، كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضا مع عدم الفصل، فكذلك مع وجوده.[4] فنقول –مثلا– كم بيننا رجلٍ أكرمتُ! وكم في البلدة امرأةٍ أعجبتُ!

مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الجرّ عند الفصل، لأن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجرّ، لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، فإذا فصل بينهما بظرف أو بحرف جرّ بطلت الإضافة، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف أو حرف الجرّ لا يجوز في اختيار

١) البيت من (البسيط) شرح المفصل (٤/ ١٣٢).
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (م/ ٤١) ج(١/ ١٣٢).
٣) النحو الوافي (٤/ ٥٧٥)
٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (م/ ٤١) ج(١/ ٣٠٥).

الكلام، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما، واستشهد بقول القطامي – عمير بن شبيم:[1]

كم نالني منهم فضلاً على عُدم إذْ لا أكـاد من الاقتار أحتـملُ

والشاهد فيه (كم نالني منهم فضلاً) حيث نصب تمييز (كم) الخبرية لما فصل بين (كم) وتمييزها (نالني منهم). . ولا وجه لهم في الاستشهاد بالبيت،لأن الفصل هنا ليس بظرف أو حرف جرّ، وإنما هو بجملة فعلية فعلها متعدٍ.

يقول عباس حسن :

إذا كان مفصولا (تمييز كم) بجملة، وجب نصبه، ولا يجوز جرّه،إلا في الضرورة، أو حين تكون الجملة فعلها متعدٍ لم يستوف مفعوله نحو : ما أنفس الحكماء وما أغلى أقوالهم، فكم أرشدنا منهم ناصحاً ! وكم صاننا منهم قولاً ! وأنشد البيت. [2]

واستشهدوا أيضاً بقول زهير : [3]

تـــؤم سنانا وكـــم دونـــه مـن الأرض محـــدودبا غـارها

والشاهد فيه (كم دونه من الأرض محدودبا) حيث جاء تمييز (كم) الخبرية (محدودباً) منصوبا للفصل بالظرف (دونه) والمجرور (من الأرض).. وهذا أيضاً مما لا وجه لهم فيه.

قال الأشموني: ومذهب (يونس) إن كان الفصل بجملة نحو (كم نالني منهم فضلاً) أو بظرف وجار ومجرور معاً (تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودباً) تعين النصب، وهو مذهب سيبويه. [4]

وقال ابن يعيش بعد ذكر البيتين: كم نالني منهم فضلاً. . . أنه لما فصل بين (كم) ومميزها وهو (فضل) عدل إلى لغة منْ ينصب، لقبح الفصل بين الجار والمجرور (كم وتمييزها) ولا سيما بغير الجار والمجرور.

---

١) البيت من البسيط. . الإنصاف (١/ ٣٠٥) شرح المفصل (٤/ ١٣١) شرح الأشموني(٣/ ٦٣٦) الشاهد رقم (١١٤٠) والمعنى : قد أنعم هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقري وحاجتي التي بلغت إلى حدّ أنني لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفا وفقرا.

٢) النحو الوافي (٤/ ٥٧٤).

٣) البيت من(المتقارب) الإنصاف (١/ ٣٠٦) شرح المفصل (٢٩٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٣٦) الشاهد (١١٤١)

٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٣٦).

-تؤم سنانا وكم دونه. . . . . الشاهد فيه: نصب (محدوداً) حيث فصل بينه، وبين (كم) بالظرف والجار والمجرور معاً، وعدل إلى لغة منْ نصب. [1]

وهو ما اختاره عباس حسن، حيث قال:

«يجب نصبه ولا يجوز جرّه إلا في الضرورة، إن كان مفصولاً بظرف ومعه مجرور نحو: كم دون الوصول إلى الشهرة كفاحاً! بنصب (كفاحاً) وجوباً للفصل بالظرف (دونه) ومعه المجرور(إلى الشهرة) ومثله: كم لها بعد إدراكها تعباً! بنصب (تعباً) للفصل بالمجرور (لها) ومعه الظرف (بعد إدراكها)، فإن كان الفصل بالظرف وحده، أو المجرور وحده، كان حسناً غير قبيحٍ، وجاز معه الأمران (النصب والجرّ)».

وبعد: فإن بقاء الجرّ للتمييز المفصول عن (كم) الخبرية، بالظرف وحده، أو المجرور وحده، وهو ما قال به الكوفيون، واستحسنه بعض البصريين هو الراجح عندنا، ولا سيما أنّ الاستعمال اللغويّ يؤيده، والقياس يعضده، فلا مناص من قبوله.

والله أعلم.

١) شرح المفصل (٤/ ١٣١).